

أثر الترميز الائتماني في الحد من تعثر الديون المصرفية

بالنطبق على عينة من البنوك بالولاية الشمالية - السودان

*the effect of the credit coding on reducing the banking default in
the banking system in the Northern State in the Sudan*

أسامة معاوية بخيت حسين

Osama Mawia Bakhit Hussein

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة دنقلا (السودان)

osamama666@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/29 تاريخ القبول: 2020/06/15 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الترميز الائتماني في التقليل من التعثر المصرفي بالولاية الشمالية، وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع البيانات عن البنوك العاملة بنظام الإستعلام الائتماني بالولاية الشمالية وتحليلها واختبار الفرضيات وذلك من خلال إستبانة أستخدمت كأداة رئيسة لجمع البيانات عن الدراسة ومن ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام الترميز الائتمان يلعب دوراً كبيراً في تقليل التعثر بالمصارف العاملة بالولاية الشمالية.

الكلمات المفتاحية: الترميز الائتماني ، الإستعلام الائتماني، التعثر المصرفي.

تصنيف JEL: G24

Abstrac :

The aim of this study is to show the effect of the credit coding on reducing the banking default in the Northern State. To achieve this goal researcher employed the analytical descriptive method to collecting data about banking used Credit Query System in the Northern State to analyze and test hypotheses. This is done through questionnaire which used as main tool for collecting data in the field of study variable then the data were processed statistical using statistical package for sciences (SPSS) program. The study has reached several findings, but the most important is that credit coding system effective in reducing banking default in the banking system in the Northern state.

Keywords: Credit Coding , Credit Query System , Debt Default

1. مقدمة

تلعب البنوك دوراً كبيراً في تنمية الإقتصاد الوطني بما توفره من إئتمان للمستثمرين وأصحاب الأعمال وبما أن الأمر كذلك كان لا بد لنا من المحافظة على مواردها حتى نضمن في المستقبل إستمرارها في رفد المستثمرين الجدد بالأموال اللازمة لعملياتهم الإستثمارية وأن نخترع الاليات المناسبة لتقييم العميل قبل أن يتم منحه الإئتمان حتى نتأكد من مقدرة العميل على الإستثمار ونضمن إرجاعه العميل لمبلغ القرض حتى قبل إعطائه لمبلغ القرض حتى نضمن إستثمارية عمل البنوك. ويوفر نظام الترميز الإئتماني قاعدة بيانات ومعلومات عن العملاء طالبي التمويل ونوع عملياتهم الإستثمارية الممولة في المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى مما يتشئ للمصرف تقييم العميل ومعرفة قدراته المالية ومدى جديته في تنفيذ العملية الإستثمارية حتى يضمن المصرف في المستقبل أن يرد له العميل مبلغ الإقتراض وبالتالي يساعد في سلامة إتخاذ قرار التمويل المصرفي ويجنب المصرف والعميل مخاطر التمويل فالمصرف يطمح أن يرد العميل المبلغ الذي إستدان منه العميل والعميل يطمح في ذات الوقت عدم التعثر لذا جاءت هذه الدراسة لتتعرف على الدور الذي يقوم به نظام الترميز الإئتماني في الحد من تعثر الديون المصرفية من خلال دراسة تحليلية وصفية عن عينة من المصارف العاملة بنظام الترميز المصرفي في الولاية الشمالية في السودان.

1.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التعثر الإئتماني بإعتباره مشكلة تواجه عملاء المصارف عقب عملية الإقتراض مما يحرم المصرف من إسترداد حقه وزيادة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتحاول الدراسة إلى إبراز آلية الترميز الإئتماني بإعتبارها آلية يتم إستخدامها للتقليل من تعثر الديون المصرفية من خلال توفير قاعدة من المعلومات والبيانات الإئتمانية عن العميل ومن ثم التقرير بمنح العميل التمويل أم لا وفقاً لمقدرته وجدارته المالية.

2.1 أهداف الدراسة

1. إبراز أهمية نظام الترميز الإئتماني في الحد من تعثر الديون المصرفية
2. التعرف على الدور الذي يقوم به نظام الترميز الإئتماني في التقليل من التعثر المصرفي في عينة من المصارف العاملة بالولاية الشمالية
3. الوقوف على حجم التمويل الإئتماني والتعثر المصرفي لعينة من المصارف العاملة بنظام الترميز الإئتماني بالولاية الشمالية لتعكس الدور الذي يلعبه نظام الترميز الإئتماني في الحد من تعثر الديون المصرفية.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الآتي:

من الناحية العلمية: تسهم الدراسة في سد النقص الحاصل في الدراسات المتعلقة بنظام الترميز والاستعلام الائتماني في المكتبات السودانية.
من الناحية العملية: تساعد الدراسة صانعي القرار في المصارف بمعرفة أهمية الإستعلام عن العميل قبل منحه التمويل كما تسهم في وضع مقترحات ورؤى لتطوير نظام الترميز والاستعلام الائتماني للارتقاء به مستقبلاً.

4.1 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع بيانات عن حجم التمويل والتعثر المصرفي من عينة من المصارف العاملة بالولاية الشمالية لإجراء الدراسة عليها ومن ثم تم صياغة إستبانة لغرض الدراسة ووزعت على عينة من أفراد الدراسة وتم إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل وإستخلاص النتائج .

5.1 الفرضيات

1. نظام الإستعلام الائتماني يوفر المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء طالي التمويل مما يقلل من التعثر مستقبلاً.
2. نظام الإستعلام الائتماني له أثر كبير في الحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية.

6.1 الدراسات السابقة**1.6.1. دراسة يوسف ومحمدين 2013م**

تمحورت أهداف الدراسة في الدور الذي يقوم به نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي وتحقيق السلامة في إتخاذ القرارات التمويلية. وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة قاعدة بيانات العملاء وكيف أن نظام الإستعلام الائتماني يعمل على تقليل حدة المخاطر الائتمانية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تقلل من مخاطر الإئتمان المصرفي وتساعد على إتخاذ قرارات التمويل السليمة مما تقلل من خطر التعثر المصرفي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام الترميز الائتماني في جميع المصارف العاملة بالسودان وإنشاء وكالات للإستعلام الائتماني داخل المصارف لما لهذه الوكالات من دور بالغ في الحد من التعثر المصرفي.

2.6.1. دراسة الدغيم 2006م

تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على الأسس التي يقوم عليها منح الائتمان المصرفي بالمصرف قيد الدراسة وضرورة التأكد من قدرات العميل قبل منح التمويل للتأكد من قدرته على السداد لتجنب التعثر. وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة من المصرف الصناعي السوري. وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف لا يقوم بالإجراءات الكافية للتأكد من قدرة العميل على السداد حيث أن المصرف يعتمد على الضمانات المادية أكثر من إعتماده على المصادر التي يعتمد عليها العميل في سداده. لذا أوصت الدراسة بضرورة وضع نموذج يتم من خلاله التنبؤ بحالة العميل قبل منحه التمويل حتى يتسنى تفادي مشكلة التعثر.

3.6.1. دراسة عادل 2012م

تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الديون المصرفية وأثارها على المصارف بالجزائر. وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي بدراسة عينة من المصارف الجزائرية التي تمنح التمويل. وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهر القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها بشكل نهائي ولكن يمكن التقليل من حجمها حتى لا تؤثر على عملية منح القروض بالبنوك. لذا أوصت الدراسة بضرورة إستحداث نظام معلومات يمكن من التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك من جراء منح التمويل للعملاء.

McConnell,(1998) 4.6.1

دراسة صدرت عن مكتب مراقب الحسابات العامة الأمريكية وقد أشارت إلى أن ضعف معايير تقييم القروض المالية قبل منحها للعميل سبب مباشر في تعثر الديون لذا طالب المراقب من مفتشي الحسابات في واشنطن بضرورة التحري بجدية عن التسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية وتحديد القروض التي يمكن ألا تسدد والتي محتمل أن يتعرض مقرضوها للإفلاس قبل منحهم الائتمان.

7.1 الإتفاق والإختلاف مع الدراسات السابقة

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة بضرورة إستحداث نموذج يتم من خلاله التعرف على مقدرة العميل على السداد قبل منحه التمويل حتى لا يؤثر ذلك على تعثره وعدم قدرته على السداد. وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في دراستها لنموذج الإستعلام الائتماني المطبق بالمصارف العاملة بالولاية الشمالية وتوضيح دوره في تقليل التعثر المصرفي من خلال البيانات والمعلومات التي توفرها القاعدة المعلوماتية بالمصارف بالولاية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم نظام الإستعلام الائتماني والتميز الائتماني

يعرف نظام الاستعلام الائتماني بأنه نظام يوفر معلومات كافية عن الشخص طالب الإقتراض المصرفي من حيث البيانات الشخصية له والعمليات الائتمانية التي قام بها الشخص بينه وبين المصرف ونوع العملية وموقف السداد منها وتعثره ونهاية أجل الإستحقاق بغرض التقليل من مخاطر التعثر المصرفي كما يطلق عليه أيضاً نظام الترميز الائتماني فالترميز الائتماني والاستعلام الائتماني هما مفهومان لوجه واحد. (محمد، 2011م، ص 9)

ويعرف البنك المركزي في السودان نظام الترميز الائتماني بأنه نظام يقوم بإستخدام البيانات والمعلومات الائتمانية والديمغرافية عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل وذلك لتحديد مخاطر التمويل ومن ثم التقرير بمنح التمويل للعميل من عدمه وفقاً لجدارته وقدراته المالية. (بنك السودان المركزي، 2009م)

من التعريفين السابقين نستنتج أن نظام الترميز الائتماني نظام إلكتروني يتم من خلاله تسجيل بيانات العميل ونوع العمليات الإستثمارية التي يقوم بها وتقييم قدرته المالية حتى يتسنى للمصرف من إتخاذ القرار بمنح التمويل من عدمه حتى نضمن السلامة المالية للمصرف والعميل.

2.2 أهمية نظام الاستعلام الائتماني

تمثل أهمية نظام الاستعلام الائتماني بالنسبة للمصارف في توفير المعلومات الكافية عن العميل الممول مما يجد من ظاهرة الديون المتعثرة، فهو يعمل على توسيع قاعدة المعلومات عن العملاء المولدين وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد القومي فنظام الاستعلام الائتماني له أهمية كبرى في الأتي: (رزقي، 2012م، ص 14)

- أ. استقطاب الموارد وذلك من خلال معرفة عملاء جدد جيدين للمصرف بمارسون نشاطاً اقتصادياً معروفاً ويتعاملون مع عملاء يمارسون أنشطة اقتصادية حقيقية وبالتالي تزيد ثقتهم في الجهاز المصرفي.
- ب. توظيف الموارد: يمكن نظام الاستعلام الائتماني من معرفة قدرة العملاء المالية والتقرير بشأن منحهم التمويل من عدمه مما يساعد على توظيف موارد المصرف والتقليل من خطر الإئتمان المصرفي.
- ج. زيادة ونمو محفظة التمويل والاستثمار المباشر: نسبةً لزيادة واستقطاب الموارد وفي الجانب المقابل زيادة نسبة التوظيف سوف تنمو وتزيد محفظة التمويل بالنسبة للعملاء أو محفظة الاستثمار المباشر للمصارف باستهلاكها أصول جيدة يمكن تمويل العملاء عبر صيغ التمويل المعمول بها.
- د. انخفاض نسبة الديون المتعثرة: يساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف في إتخاذ قرار التمويل والتسهيل الائتماني واتخاذ القرارات الإحصائية حيث يتم اختيار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم ومن ثم سوف تنخفض نسبة الديون المتعثرة.

هـ. انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: إن وفاء العملاء الممولين سوف يساعد على إعادة إقراضهم وتمويلهم أو تمويل عملاء آخرين وفي ذات الوقت تكون الحاجة إلى تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي سوف يكون من النادر حدوث حالات إهلاك الديون أو شطبها.

و. الربحية: نتيجة لاستقطاب الموارد وتوظيفها بتمويل عملاء جيدين وانخفاض مخصصات الديون المتعثرة سوف تزيد أرباح المصارف وبالتالي ازدياد نصيب المساهمين من الأرباح مما يشجعهم على زيادة رؤوس أموالهم.

3.2 نظام الإستهلام الائتماني في السودان النشأة والتطور

بدأ نظام الإستهلام الائتماني في السودان في بداية الثمانينيات حيث قام بنك السودان المركزي بتسجيل المعلومات الائتمانية لكبار العملاء وألزم المصارف بالاستعلام عن كبار العملاء قبل منحهم التمويل وكان الاستعلام يتم يدوياً، كما قام بنك السودان المركزي آنذاك بإصدار قوائم العملاء المتعثرين في كروت زرقاء وحمراء، حتى تأخذ المصارف الحيطة والحذر عند تمويلهم.

في بداية التسعينات قام بنك السودان المركزي بتطبيق برنامج الاستعلام الائتماني على شكل

Excelsheet واستمر العمل بذلك حتى العام 2008م

بعد العام 2008م شرع بنك السودان المركزي في تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان والاستفادة من المبادرات والخبرات العالمية حيث بدأ بنك السودان المركزي ويعون من مكتب الشرق الأوسط للكون الفني بيروت التابع لصندوق النقد الدولي وذلك بإيفاد خبير دولي للمساعدة في تطوير نظام الاستعلام الائتماني عن العملاء، وبعد ذلك تم الشروع في منح رمز ائتماني لكل عميل من عملاء المصارف بعد استيفاء معلومات ديمغرافية عنه تشمل: الاسم رباعي، اسم الوالدة، اسم الزوجة أو الزوجات، الأبناء والأقرباء من الدرجة الأولى، العنوان وعنوان العمل والجنسية والرقم الوطني، وذلك لتفادي تشابه الأسماء. أما بالنسبة للشخصيات الاعتبارية (الشركات، المنظمات) فتم وضع مفاتيح تعريفية لها حتى لا تتطابق الأسماء، كما تم إعداد برنامج للاستعلام الائتماني مع الشركة الألمانية (ItInfocred) للاستفادة من خبرتها في المجال وتطبيق أحدث البرامج التقنية في مجالات الاستعلام الائتماني، كما صدر قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني وبموجبه شرع بنك السودان المركزي في تأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني لتقديم خدمة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

وصدر قرار بنك السودان المركزي بعدم تمويل أي عميل إلا بعد منحه رمزاً ائتمانياً ابتداءً من

2009/1/1م واتخذ بنك السودان المركزي عدة إجراءات وتدابير لضمان نجاح نظام الاستعلام

الائتماني الجديد وتمثلت في إصدار قانون الاستعلام الائتماني في العام 2011م ومن أهم سمات القانون إنشاء وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وتم منحها اختصاصات ومهام تمثلت في: (تقرير وكالة الإستعلام والتصنيف الائتماني، 2015م)

أ. إعداد ملفات ائتمانية عن العملاء.

ب. الحصول على المعلومات الائتمانية وتحديد نوعها.

ج. إصدار التقارير الائتمانية للمستعلمين دون إبداء أي توصيات عليها.

د. الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات

هـ. إنشاء قاعدة البيانات.

و. إنشاء وحدة للتعامل مع العملاء.

ز. الاحتفاظ بطلبات الاستعلام لمدة عامين

ح. توفير نظام حماية وتأمين لأنظمة الوكالة وقواعد بياناتها ووضع خطة طوارئ.

ط. التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة بالكيفية التي تراها مناسبة.

ي. فحص التظلم المقدم من العميل والتقرير بشأنه في مدة أقصاها (15) يوم من تاريخ الاستعلام.

كما تم فتح فروع لوكالات الإستعلام الائتماني في الولايات عبر فروع بنك السودان في الولايات

4.2 وكالة الاستعلام الائتماني بالولاية الشمالية:

بدأ عمل وكالة الاستعلام الائتماني بالولاية الشمالية في العام 2011م بإدارة المخاطر ببنك السودان المركزي فرع الولاية الشمالية حيث قامت إدارة المخاطر بترميز العملاء وتوفير البيانات الديمغرافية والمالية عنهم حتى تكون ذات جدوى للجهات مانحة التمويل بالولاية، وتقوم إدارة المخاطر بمراقبة أداء البنوك في مجال الإستعلام الائتماني بالولاية من خلال التقارير الشهرية التي ترفع إليها من كل فروع البنوك العاملة بالولاية الشمالية يتحدد فيها مبلغ التمويل ومبلغ التعثر وعدد الممولين ذكور وإناث ومبلغ التمويل في الريف والحضر ونسبة التمويل ونسبة التعثر والتمويل الكبير والتمويل الأصغر والصغير. وتعمل إدارة المخاطر على مساعدة المصارف في اتخاذ القرار وحل مشكلة تشابه الأسماء وربط العميل بالشركات التابعة له وتصنيف المؤسسات المالية. وتعمل إدارة المخاطر على معالجة وتحليل البيانات واستخراج المعلومات لطالبيها في شكل تقارير ورقية أو إلكترونية.

ومن أهم المشاكل التي تواجهت إدارة المخاطر بالولاية هي المصروفات الشهرية للشبكة المصرفية مما كان عائقاً للبنوك ومؤسسات التمويل بعدم مقدرتها على تحمل التكلفة المالية وهناك جهود لحل المشكلة بربط المؤسسات التمويلية عبر الشبكة العنكبوتية الإنترنت لتقليل التكلفة وتقديم المعلومات للعملاء مجاناً. (تقرير بنك السودان، 2018م)

5.2 عينة عن المصارف العاملة بنظام الاستعلام الائتماني بالولاية الشمالية

هناك مجموعة من المصارف بالولاية الشمالية تقوم بتقديم التمويل للعملاء وتعمل بنظام

الإستعلام الإئتماني ومن هذه المصارف الأتي:

1.5.2 بنك النيلين والتنمية الصناعي

تم إنشاء الفرع في عام 1972م كأول فرع لبنك حكومي مصري غير متخصص فقام بفتح حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها وساهم في تمويل القطاعات المختلفة ثم دمج بنك النيلين مع البنك الصناعي في العام 1993م وأصبح مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، أنشأ الفرع مبناه الجديد في العام 1996م وقد تم إدخال النظام الآلي بالفرع عام 1999م والشبكة الإلكترونية في عام 2003م. (تقرير بنك النيلين والتنمية الصناعية، 2018م)

جدول رقم (1) التمويل والتعثر لبنك النيلين والتنمية الصناعية بالولاية الشمالية - المبلغ بالمليون جنيه

الأعوام	201	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مبلغ التمويل	-	-	-	-	-	-	2491950	11578122
عدد الممولين	-	-	-	-	-	-	25	80
مبلغ التعثر	-	-	-	-	-	-	-	-
عدد المتعثرين	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة التعثر	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: تقارير بنك النيلين والتنمية الصناعية، دنقلا، 2018م

واضح من الجدول السابق أن البنك بدأ عملية التمويل منذ العام 2017م حيث بلغ عدد الممولين عدد 25 فرد ثم إرتفع حجم التمويل وعدد الأفراد الممولين في العام 2018 كما هو موضح في الجدول كما أنه لم يظهر للبنك أي تعثر خلال فترة الدراسة.

2.5.2. بنك البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً)

يعتبر الفرع من أوائل الفروع التي أنشئت لبنك الشمال الإسلامي كان ذلك مطلع عام 1992م باعتبار أن البنك يحمل اسم الشمال ومدينة دنقلا هي حاضرة الولاية الشمالية، وبدأ الفرع بالنظام اليدوي حتى مطلع العام 1993م حيث تم إدخال النظام الآلي وظل يعمل بالنظامين معاً حتى نهاية العام 2002م حيث تم إلغاء النظام اليدوي، وفي العام 2003م ومواكبة للتحديث تم ربط الفرع بجميع

الفروع العاملة بالسودان عبر الشبكة الإلكترونية تسهياً لإجراءات التحويلات الصادرة والواردة من وإلى الفرع متيحاً بذلك للعملاء مباشرة حساباتهم بجميع الفروع عبر نافذة أي فرع من فروع المصارف كما ساهم الفرع في كثير من المشروعات بالمدينة في المجال الزراعي والخدمي وقطاع النقل والأسر المنتجة إضافةً لدخوله كمشارك في شراء المحاصيل النقدية بالمنطقة كما ساهم في دعم كثير من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة عبر إدارته المتعاقبة. (تقرير بنك الشمال الإسلامي، 2018م)

جدول رقم (2) يوضح التعثر المصرفي لبنك البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً) - المبلغ بالمليون جنيه

الأعوام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مبلغ التمثيل	9.000.00	11.000.00	13.000.00	15.000.00	17.000.00	20.000.00	25.000.00	28.000.00
عدد الممولين	111	206	365	449	509	517	557	437
مبلغ التعثر	35.000	34750	33140	32120	25700	21510	18000	9085
عدد المتعثرين	7	6	6	4	3	2	1	1
نسبة التعثر	0.004	0.003	0.002	0.002	0.001	0.001	0.0007	0.0003

المصدر: تقارير بنك الشمال الإسلامي، دنقلا، 2018م.

واضح من الجدول السابق أن المبالغ التي خصصت للتمويل في البنك في حالة زيادة خلال فترة الدراسة 2011م-2018م كما هو موضح في الجدول، ونلاحظ أن هناك إنخفاض كبير في عدد المتعثرين حيث بلغ عدد المتعثرين خلال العام 2011م 7 متعثرين ثم إنخفض عدد المتعثرين خلال فترة الدراسة إلى أن وصل إلى متعثر واحد خلال العامين 2017م - 2018م وذلك بفضل نظام الإستعلام الذي ساعد على الحد من التعثر بالبنك.

3.5.2. بنك البركة السوداني

تأسس بنك البركة السوداني برأس مال مساهمة محدودة وتم ذلك عن طريق مساهمة أجنبية وقد كان أكبر المساهمين شيخ صالح عبدالله كامل وهو ضمن مجموعة البركة المصرفية والتي بلغ عددها عشرة بنوك في الدول العربية الإسلامية. بدأ البنك ممارسة أعماله في العام 1984م وذلك بعد أن تمت أسلمة البنوك السودانية لذا فهو يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تتكون لدى البنك ثلاثة وعشرون فرعاً منتشرة في ولايات السودان المختلفة. تم افتتاح الفرع في العام 1993م وظل كغيره يقدم خدمات العملاء من فتح حسابات وتمويل العملاء في مختلف المجالات وخاصةً مجال النقل والتجارة المحلية، ساهم الفرع مساهمة كبيرة في مجال التحاويل الواردة خاصةً التي ترد من المملكة العربية السعودية ويعتبر الرائد في هذا المجال. (تقرير بنك البركة السوداني، دنقلا، 2018م)

جدول رقم (3) يوضح التعثر المصرفي لبنك البركة السوداني - المبلغ بالمليون جنيه

الأعوام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مبلغ التمويل	8018199	15081185	35428119	3991817	45489354	48261081	49730860	27750590
عدد الممولين	25	49	70	74	77	97	108	23
مبلغ التعثر	-	-	-	-	-	-	-	-
عدد المتعثرين	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة التعثر	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: تقارير بنك البركة السوداني، دنقلا، 2018م.

واضح من الجدول أن هناك إرتفاع في عدد الأفراد الممولين من قبل البنك حتى العام 2017م إذ بلغوا عدد 108 فرد ممول ثم إنخفضوا إلى عدد 23 فرد في العام 2018م وذلك نتيجة إنخفاض طالبي التمويل المصرفي كما أنه يلاحظ انه لا يوجد تعثر خلال الأعوام المذكورة.

4.5.2 مصرف المزارع التجاري

تأسس المصرف في 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس في السودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة وبعد الدمج أصبح

مصرف المزارع التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم أكبر قاعدة مساهمين بالسودان يسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وأفتتح فرع دنقلا في عام 1994م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالزراعة، سعى الفرع لتقديم خدماته المصرفية المتميزة تقليدياً بالتركيز على الريف مهتماً بشرائح المجتمع وخاصةً صغار المنتجين تطور الفرع حتى أصبح مواكباً لأحدث التقنيات المصرفية وأنشأ الفرع مبناه الجديد في عام 2014م. (تقرير مصرف المزارع التجاري، 2018م)

جدول رقم (4) يوضح التعثر المصرفي لمصرف المزارع التجاري- المبلغ بالمليون جنيه

الأعوام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مبلغ التمويل	-	-	-	-	63232344.53	18019545.72	1854346506.68	154555539.30
عدد الممولين	-	-	-	-	514	608	807	482
مبلغ التعثر	-	-	-	-	39982260	3713973	3554293	3027478
عدد المتعثرين	-	-	-	-	156	129	121	157
نسبة التعثر	-	-	-	-	0.063	0.020	0.019	0.019

المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري، دنقلا، 2018م.

واضح من الجدول أن هناك إرتفاع في عدد الممولين بالبنك حيث وصلوا في العام 2017م إلى 807 فرد ثم إنخفضوا إلى 482 فرد في العام التالي 2018م كما أن هناك أعداد من المتعثرين ويرجع ذلك إلى إرتباط عمليات التمويل للبنك بالقطاع الزراعي فقط حيث أنشأته الحكومة لتمويل القطاع الزراعي بالولاية وهذا القطاع غير مضمون العائد مما أدى إلى ظهور اعداد كبيرة من المتعثرين كما هو موضح في الجدول.

5.5.2 مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

أنشئ مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بموجب قانون خاص تمت إجازته في العام 1995م مواكبةً لسياسة تحرير الاقتصاد التي تعني بالنهوض بكل قطاعات المجتمع والتركيز على دعم الشرائح الضعيفة وحفزها لفضيلة الكسب الحلال والإنتاج لتخفيف وطأة الفقر. تم افتتاح فرع المصرف في مدينة دنقلا عام 2000م بغرض تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية والمشاريع وسط معني التكافل إضافة لقيامه بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة مع مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرائية والمشروعات الاجتماعية الأخرى وتطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج رائد للمصرف الاجتماعي. بدأ الفرع بالنظام اليدوي ولكنه سرعان ما واكب التطور وأدخل نظام الشبكة الإلكترونية ليرتبط بكل فروع المصرف في مختلف أنحاء السودان. (تقرير مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعي، 2018م)

جدول رقم (5) يوضح التعثر المصرفي لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية- المبلغ بالمليون جنيه

الأعوام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
عدد الممولين	1458	1898	1946	1986	2132	2345	2522	1102
مبلغ التعثر	65232	56624	50703	44795	32912	25228	24321	367722
عدد المتعثرين	69	65	59	52	45	37	30	106
نسبة التعثر	0.006	0.005	0.002	0.001	0.001	0.0007	0.0003	0.006

المصدر: تقارير مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، دنقلا، 2018م.

واضح من خلال الجدول أن هناك إرتفاع في عدد الممولين حتى العام 2017م إذ بلغوا عدد 2522 ممول وذلك نتيجة لسياسة البنك الذي أنشاء بغرض تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة ثم إنخفضوا إلى 1102 فرد في العام 2018م نتيجة لعملية السداد كما نلاحظ وجود أعداد من المتعثرين ويعزى ذلك لضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنك.

6.2 مقارنة بين البنوك العاملة بنظام الإستعلام الائتماني بالولاية الشمالية

نلاحظ من التحليل السابق أن نسب التعثر في المصارف في حالة إنخفاض من عام لآخر ويرجع ذلك لإستخدامها لنظام الإستعلام الائتماني الذي مكنها من معرفة العميل الجيد من العميل الضعيف.

ونلاحظ أن مصرف المزارع التجاري التعثر فيه مرتفع مقارنة بالمصارف الأخرى ويرجع ذلك لطبيعة عمل المصرف حيث يعمل فقط في تمويل القطاع الزراعي والذي يتذبذب إنتاجيته من عام لآخر مما يظهر التعثر للممولين.

3. الدراسة الميدانية

1.3 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الجهاز المصرفي العامل بالولاية الشمالية والذي يستخدم نظام الإستعلاء الإئتماني عند منح التمويل وقد إتضح لنا أن جميع المصارف بالولاية مبروطة بشبكة تستطيع تطبيق نظام الإستعلاء الإئتماني على أي شخص طالب التمويل لذا قمنا بتحديد عينة قصدية من هذه المصارف والبالغ عددها 36 مصرف موزعة بالولاية وهم المصارف التي تقوم بمنح التمويل وقد وقع الإختيار على بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية وبنك المزارع التجاري وبنك البركة السوداني وبنك الشمال الإسلامي وبنك النيلين للتنمية الصناعية وبنك البلد (الشمال الإسلامي) بإعتبارهم البنوك التي تقوم بمنح التمويل بالولاية وتستخدم نظام الإستعلاء وتم إختيار شريحة مديري الفروع ونوابهم ورؤساء الأقسام والموظفين بالفروع ليتم توزيع الإستبانة عليهم، وتم توزيع عدد 150 إستمارة أستلم منها عدد 145 إستمارة ووجد الصالح للتحليل عدد 144 إستمارة.

2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم إستخدام طريقة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتوضيح مدى أهمية كل فقرة من فقرات الدراسة وتقييمها ومن ثم ترتيبها على حسب الأهمية النسبية للفقرة فكلما كان قيمة المتوسطات المحسوبة أكبر من القيمة المتوقعة دل ذلك على أن هناك إتجاهاً قوياً نحو الموافقة للمبحوثين على أهمية العنصر وقد تم إعتداد المقياس التالي لتوضيح الأهمية النسبية لكل عنصر

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	1.0 - 1.79	1.8 - 2.59	2.6 - 3.39	3.4 - 4.19	4.2 - 5
الأهمية النسبية	معدومة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر: إعداد الباحث، 2019م، دنقلا

أما حساب الإنحراف المعياري فيوضح لنا مدى تقارب وجهات النظر للمبحوثين حول أهمية العنصر فكلما صغر الإنحراف المعياري كلما كان درجة الإنحراف أقل عن الوسط الحسابي.

كما تم إستخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم حيث كان معامل الثبات الداخلي للإستبانة ككل يساوي 0.930 ومعامل الصدق الذاتي يساوي 0.964 وهو يقع في

المدى 0-1 مما يشير إلى إمكانية ثبات وصدق النتائج التي تسفر عنها الدراسة كما تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغير المستقل (نظام الإستعلام الائتماني) على المتغير التابع (التعثر الائتماني) كما تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين للتأكد من الصدق الظاهري للإستبانة وقد أبدوا بعض الملاحظات التي أخذت بعين الإعتبار. وتم تصميم الإستبانة وتقسيم أسئلتها على النحو التالي: القسم الأول متغيرات تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من خلال (7) متغيرات، والمتضمنة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، مسمى الوظيفة، عدد الدورات التدريبية في نظام الاستعلام الائتماني).

بينما بيّن القسم الثاني متغيرات تتعلق بفرضيات الدراسة، عبر محاورين (قاعدة بيانات العملاء في نظام الإستعلام الائتماني، الحد من التعثر المصرفي) متضمنة متغيرين و(20) سؤالاً لقياسها.

3.3 تحليل البيانات واختبار الفروض

أولاً: البيانات الشخصية للمبحوثين:

لمعرفة التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية للمبحوثين العاملين في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية، لجأ الباحث إلى استخدام طريقة الإجراء الإحصائي (Frequencies)، حيث استخدم الباحث هذه الطريقة لإستخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية، كما بالجدول التالية:

جدول رقم (7) البيانات الشخصية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
70.8 %	102	ذكر	الجنس
29.2 %	42	أنثى	
100 %	144	المجموع	
24.3 %	35	20 وأقل من 30 سنة	الفئة العمرية
45.1 %	65	30 وأقل من 40 سنة	
24.3 %	35	40 وأقل من 50 سنة	
6.3 %	9	50 سنة فأكثر	
100 %	144	المجموع	
7 %	10	ثانوي	المؤهل العلمي
71.5 %	103	جامعي	
21.5 %	31	فوق الجامعي	

100%	144	المجموع	
21.5%	31	إقتصاد	التخصص العلمي
5.6%	8	علوم حاسوب	
7.6%	11	تقنية معلومات	
32.7%	47	محاسبة	
22.2%	32	إدارة أعمال	
10.4%	15	آخر	
100%	144	المجموع	
29.9%	43	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
36.1%	52	5 وأقل من 10 سنوات	
13.9%	20	10 وأقل من 15 سنة	
20.1%	29	15 وأقل من 20 سنة	
100%	144	المجموع	
2.7%	4	موظف إستعلام إتماني	الوظيفة
18.8%	27	موظف إستثمار	
54.9%	79	موظف	
16%	23	مدير قسم	
5.6%	8	نائب مدير	
2%	3	مدير فرع/قطاع	
100%	144	المجموع	
27%	39	لا توجد	عدد الدورات التدريبية
31.3%	45	دورة واحدة	
16.7%	24	دورتان	
25%	36	ثلاثة دورات فأكثر	
100%	144	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث، 2019م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

تحليل الجدول رقم (7)

النوع: واضح من الجدول أن تمثيل الذكور بالعينة هو أكبر من تمثيل الإناث حيث بلغت

نسبة الذكور 70.8% من مجموع الباحثين

العمر: واضح من الجدول أن فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة هي الفئة الأكثر تمثيلاً تليها الفئة بين 20-30 سنة ثم الفئة 40-50 سنة وأخيراً الفئة فوق 50 سنة

المؤهل العلمي: واضح من الجدول أن غالبية المبحوثين هم من خريجي الجامعات بنسبة 71.5% بينما خريجي الدرجات فوق العلمية 21.5% وحملة الشهادات الثانوية ضعيف جداً وهذا دليل على أن غالبية موظفي المصارف هم من حملة الشهادات الجامعية ومن المحتمل جداً أن يكون قسم كبير من المبحوثين من حملة الشهادات الجامعية يحضرون حالياً لدرجة الماجستير في تخصصات مختلفة.

التخصص العلمي: واضح من الجدول أن نسبة 32.7% من أفراد العينة تخصصهم المحاسبة ونسبة 22.2% تخصصهم إدارة الأعمال ونسبة 21.5% تخصصهم الإقتصاد ونسبة 7.6% تخصصهم تقنية المعلومات ونسبة 5.6% تخصصهم علوم الحاسوب والبقية نسبة 10.4% تخصصهم آخر يتراوح بين تخصص الإحصاء والمصارف والبنوك والتمويل. يري الباحث أن غالبية أفراد العينة لهم صلة بتخصصات المال والأعمال مما يوضح أن أفراد العينة أكثر فهماً لموضوع الدراسة وهذا ينعكس إيجاباً على الدراسة.

سنوات الخبرة: واضح من الجدول أن فئة المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم بين 5 وإقل من 10 سنوات هي الفئة الأكثر تمثيلاً تليها الفئة الأقل من 5 سنوات ثم الفئة 15 سنة فما فوق وأخيراً الفئة 10 سنوات وأقل من 15 سنة. يري الباحث أن غالبية أفراد العينة من ذوى الخبرة الطويلة مما ينعكس إيجاباً على البحث.

الوظيفة: واضح من الجدول أن نسبة المبحوثين من الموظفين هي الأعلى بنسبة 54.9% تليها موظفو الإستثمار بنسبة 18.8% ثم مدرء الأقسام بنسبة 16% ثم نواب المدرء بنسبة 5.6% ثم موظفو الإستعلام بنسبة 2.7% وأخيراً نسبة المدرء بنسبة 2%.

عدد الدورات التدريبية: واضح من الجدول أن نسبة الذين نالوا دورات تدريبية في التمويل المصرفي نسبة 73% مما يدل على إهتمام المصارف بالتدريب النوعي للعاملين بينما نسبة الذين لم ينالوا دورات تدريبية 27%

4.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين عن الفرضية الأولى

نظام الإستعلام الائتماني له أهمية كبرى في توفير المعلومات والبيانات عن العملاء طالبي التمويل مما يقلل حدوث التعثر.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لعبارات الفرضية الأولى

الترتيب	مستوي الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني بالجهاز المصرفي بالولاية الشمالية
1	مرتفع	0.599	4.43	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن كافة العملاء الممولين
3	جداً	0.614	4.38	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن كافة العملاء المتعثرين
5	مرتفع	0.710	4.30	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني سجل ائتماني يُسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف
6	مرتفع جداً	0.748	4.24	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني سجل ائتماني يُوحد شخصية العملاء الذين لديهم أكثر من حساب مصرفي
4	مرتفع جداً	0.743	4.35	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة علي العملاء
2	مرتفع جداً	0.640	4.40	نظام الاستعلام الائتماني يستخدم آلية تبادل المعلومات الائتمانية عن العملاء بين المصارف
7	مرتفع	0.754	4.18	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية تُساعد في تصنيف العملاء حسب الجدارة الائتمانية
10	مرتفع	0.920	4.01	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء
9	مرتفع	0.894	4.11	يُساعد نظام الاستعلام الائتماني في توجيه التمويل للعملاء ذوى الجدارة الائتمانية
8	مرتفع	0.907	4.13	يُسهل نظام الاستعلام الائتماني متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة
	مرتفع جداً	0.467	4.25	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمتغير

المصدر: إعداد الباحث، 2019م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لجميع الإجابات عن قاعدة بيانات العملاء في نظام الإستعلام الائتماني بالجهاز المصرفي بالولاية الشمالية بلغ 4.25 على مقياس ليكرت الخماسي مما يشير إلى أن المتوسط مرتفع جداً حيث إنحصرت المتوسطات الحسابية لمتغيرات الفرضية بين 4.01-4.43 مما يدل على أهمية قاعدة بيانات العملاء في نظام الإستعلام الائتماني بالجهاز المصرفي بالولاية.

وترتبت أهمية العبارات على حسب وجهة نظر الباحثين على النحو التالي كما جاء في الجدول:

1. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن كافة العملاء الممولين
2. نظام الاستعلام الائتماني يستخدم آلية تبادل المعلومات الائتمانية عن العملاء بين المصارف
3. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن كافة العملاء المتعثرين
4. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة علي العملاء
5. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني سجل ائتماني يُسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف

6. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني سجل ائتماني يُوحد شخصية العملاء الذين لديهم أكثر من حساب مصرفي

7. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات ائتمانية تُساعد في تصنيف العملاء حسب الجدارة الائتمانية

8. يُسهل نظام الاستعلام الائتماني متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة

9. يُساعد نظام الاستعلام الائتماني في توجيه التمويل للعملاء ذوى الجدارة الائتمانية

10. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء

يتضح من هذا الترتيب أن هناك عوامل لها أهمية كبرى من وجهة نظر الباحثين وفي مقدمتها أن نظام الأستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن كافة العملاء الممولين ، وأن نظام الإستعلام الائتماني يستخدم آلية تبادل المعلومات الإئتمانية عن العملاء بين المصارف ، وأن نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين. وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية القائلة أن نظام الإستعلام الائتماني له أهمية كبرى في توفير المعلومات والبيانات عن العملاء طالبي التمويل مما يقلل من حدوث التعثر.

ويبين الإنحراف المعياري في الدراسة والبالغ 0.467 إنخفاض درجة التشتت عن الوسط الحسابي مما يبين تقارب وجهات النظر للمبوحثين حول عبارات الفرضية القائلة أن نظام الإستعلام الائتماني له اهمية كبرى في توفير المعلومات والبيانات عن العملاء طالبي التمويل مما يقلل حدوث التعثر.

5.3 ثانياً: التحليل الوصفي لإجابات المبوحثين عن الفرضية الثانية

نظام الإستعلام الائتماني يعمل على الحد من التعثر المصرفي بالولاية الشمالية

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب	مستوي الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحد من التعثر المصرفي بالجهاز المصرفي بالولاية الشمالية
4	مرتفع جداً	0.708	4.21	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني عملاء جديدين مما يقلل من حجم مخصصات الديون المتعثرة
9	مرتفع	0.806	4.02	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات تُساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب وتوظيف موارد جديدة
10	مرتفع	0.892	3.96	يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر
1	مرتفع جداً	0.679	4.33	يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف في اتخاذ قرار منح التمويل السليم مما يحد من التعثر
4	مرتفع	0.747	4.21	يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف علي سرعة ودقة الاستعلام الالكتروني

	جداً			والانتقاء السليم للعملاء مما يقلل من مخاطر التعثر
3	مرتفع جداً	0.769	4.24	يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف علي الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر
4	مرتفع جداً	0.792	4.21	يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر
8	مرتفع	0.867	4.10	يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر
7	مرتفع	0.828	4.17	يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية ويحد من التعثر
2	مرتفع جداً	0.707	4.26	تُساهم آلية تبادل المعلومات الائتمانية عن العملاء بين المصارف في الحد من مخاطر التعثر
	مرتفع	0.539	4.17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمتغير

المصدر: إعداد الباحث، 2019م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام للإجابات عن أن الإستعلام الائتماني يعمل على الحد من التعثر المصرفي بالولاية الشمالية هو 4.17 وهو متوسط مرتفع حيث إنحصرت المتوسطات الفرعية لكل متغيرات هذه الفرضية بين 3.96 - 4.33 مما يدل على أن للإستعلام الائتماني دور كبير في الحد من التعثر الائتماني بالولاية الشمالية.

وترتبت أهمية العبارات على حسب وجهة نظر الباحثين في أن نظام الإستعلام الائتماني

يعمل على الحد من تعثر الديون المصرفية على النحو التالي كما جاء في الجدول:

1. يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف في اتخاذ قرار منح التمويل السليم مما يحد من التعثر
2. تُساهم آلية تبادل المعلومات الائتمانية عن العملاء بين المصارف في الحد من مخاطر التعثر
3. يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف علي الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر
4. يُساعد نظام الاستعلام الائتماني المصارف علي سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والانتقاء السليم للعملاء مما يقلل من مخاطر التعثر
4. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني عملاء جيدين مما يقلل من حجم مخصصات الديون المتعثرة
4. يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر
7. يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية ويحد من التعثر
8. يُمكن نظام الاستعلام الائتماني من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر

9. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات تُساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب وتوظيف موارد جديدة

10. يُوفر نظام الاستعلام الائتماني معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر

يتضح من هذا الترتيب أن قرار منح التمويل للعميل مرتبط بعملية الإستعلام الائتماني عنه إذ جاء في المرتبة الأولى وأن العميل المتعثر يكون معروف لدى كل المصارف وفقاً لإرتباط نظام الإستعلام الائتماني بجميع المصارف كما جاء في المرتبة الثانية فإذا إتضح ان عميلاً ما متعثر في بنك وذهب لأي بنك اخر لطلب تمويل آخر فإنه يكون معروف لديه. وجاء في المرتبة الثالثة أن نظام الإستعلام الائتماني يمكن المصرف من إدارة العملية التمويلية بشكل أفضل مما يجد من التعثر المصرفي. وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية الثانية للدراسة القائلة بأن نظام الإستعلام الائتماني يعمل على الحد من التعثر المصرفي بالولاية الشمالية. كما يبين الإنحراف المعياري العام لمتغيرات الفرضية الثانية والبالغ 0.539 مدى تقارب وجهات النظر لكل أفراد العينة بخصوص الفرضية الثانية.

5.3 اختبار نموذج الانحدار

1.5.3 اختبار نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضية (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل للدراسة (الاستعلام الائتماني) ، والمتغير التابع للدراسة (الحد من التعثر المصرفي) في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية كما بالجدول رقم (16).

جدول رقم (10): تحليل الانحدار المتعدد للفرضية (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني والحد من تعثر

الديون المصرفية بالولاية الشمالية)

جدول المعاملات (Coefficient)				تحليل التباين (ANOVA)			ملخص النموذج (Model Summary)			المتغير التابع
T	T	قيمة درجة التأثير B	المتغير المستقل	F	F	DF	معامل التحديد المعدل Adjusted R ²	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
دلالة الإحصائية	1.89	0.54	المقطع الثابت	0.00	89.652	2	0.554	0.56	0.748	الحد من التعثر المصرفي
	6	8		0		14		0		
	3.15	0.26	قاعدة بيانات العملاء			1				
	6	5								

0.000	7.98	0.60	مرونة نظام الاستعلام			14			
	3	3				3			
$Y_1 = 0.548 + 0.265x_1 + 0.603x_2$									

المصدر: إعداد الباحث، 2019م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

لاختبار الفرضية (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرين المستقلين (قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) والمتغير التابع (الحد من التعثر المصرفي) في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية. يقوم هذا الاختبار علي الصيغة التالية للفرضية العدمية (H_{01}) والفرضية البديلة (H_{a1}):

H_{01} : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية.

H_{a1} : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية.

وسيمت التعبير عن العلاقة بين متغيري الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المصرفي بالمعادلة

التالية: ($Y_1 = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + e_i$)؛ حيث:

Y_1 : المتغير التابع ويمثل الحد من التعثر المصرفي في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية

b_0 : قيمة الثابت

b_1 ؛ b_2 : معاملات الانحدار للمتغيرين المستقلين

x_1 ؛ x_2 : المتغيران المستقلان (قاعدة بيانات العملاء، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني)

e_i : حد الخطأ

يوضح الجدول رقم (10) العلاقة بين الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء في نظام

الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة معنوية ذات

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($0.05 \leq \alpha$) بين الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية. إذ بلغ

معامل الارتباط (R) (0.748) عند مستوى دلالة معنوية ($0.05 \leq \alpha$)، وهذا يعني أن هناك

علاقة طردية (إيجابية) قوية بين (الاستعلام الائتماني) و(الحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية). أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.560)، أي أن ما قيمته (0.560) من التغيرات

في الحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية ناتج عن التغير

في نظام الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني). وأظهرت النتائج أيضاً أن معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) هو (0.554) وهو ما يعكس المستوى الصافي للاهتمام بنظام الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة درجة التأثير (B_0) بلغت (0.548) للمقطع الثابت في معادلة الانحدار وهي ليست دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد ذلك قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (1.896). بينما بلغت قيمة درجة التأثير (B) (0.265) لقاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة (T) المحسوبة لنفس المتغير والتي بلغت (3.156). في حين بلغت قيمة درجة التأثير (B) (0.603) لمرونة نظام الاستعلام الائتماني وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة (T) المحسوبة لنفس المتغير والتي بلغت (7.983). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بنظام الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) سيؤدي إلى الحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية بقيمة (0.265) لقاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني و(0.603) لمرونة نظام الاستعلام الائتماني. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (89.652) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الرئيسية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل فرضية الدراسة الرئيسية الأولى التي تنص على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستعلام الائتماني (قاعدة بيانات العملاء في نظام الاستعلام الائتماني، ومرونة نظام الاستعلام الائتماني) والحد من تعثر الديون المصرفية بالولاية الشمالية في الجهاز المصرفي بالولاية الشمالية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4. الخاتمة

تتمثل الخاتمة في النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

من خلال تحليل الجداول السابقة توصلت الدراسة إلى أن نظام الإستماعل الائتماني يعمل على توفير البيانات والمعلومات عن كافة العملاء طالبي التمويل المصرفي ويتم تبادلها مع المصارف الأخرى حتى يتسنى التعرف على العمليات الأخرى التي من الممكن أن يكون العميل قد قام بها وموقفها من السداد ومن خلال تلك المعلومات عن العميل يستطيع المصرف تقييم العميل ووضع المالى ومن ثم يستطيع

المصرف إتخاذ القرار السليم من منح التمويل للعميل من عدمه وبذلك يستطيع تجنب البنك من مخاطر الإئتمان والعميل من التعثر المصرفي. وقد أثبتت الدراسة أن حجم التعثر المصرفي قد قل في كثير من البنوك بالولاية الشمالية وذلك بفضل تطبيق نظام الإستعلام المصرفي.

2.4 التوصيات

1. ضرورة تفعيل سياسة أعرف عميلك بالمصارف بالولاية حتى يتسنى لها إتخاذ القرارات السليمة عن العميل طالب الإئتمان
2. ضرورة الاهتمام بالبيئة التكنولوجية للمصارف بالولاية من توفير لأجهزة الحواسيب وتقوية الشبكات وخدمات الانترنت حتى نضمن السرعة والدقة في عمليات الإستعلام المصرفي.
3. الحد من مخاطر التعثر المصرفي بالتحري عن العميل طالب الإئتمان في الولاية والوقوف على جدارته المالية قبل منحه التمويل.
4. الحرص على إنتقاء العملاء ذوى المخاطر المنخفضة أو المعدومة قبل منح عملية التمويل وذلك من خلال وضع مزيد من الإستراتيجيات للمصارف بالولاية للتعرف على القدرات المالية للعميل
5. عدم التسرع في منح الإئتمان للعملاء الجدد قبل التحرى عن المعلومات الموثوقة عن قدراته المالية والتأكد من صحتها
6. ضرورة تبني المصارف بالولاية لبرامج توعوية عبر الإذاعة والتلفزيونية والمحاضرات التثقيفية لرفع الوعي عن بعض الممارسات الضارة من أفراد المجتمع عن المماثلة في سداد أقساط التمويل وتوضيح خطورة ذلك على المجتمع بالولاية.

3.4 قائمة المراجع والمصادر

1.3.4 الرسائل الجامعية

1. عادل، هبال (2012م)، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
2. يوسف، الفاتح الشريف، ومحمد، نور الهدى (2013م)، الترميز الإئتماني ودوره في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، العدد 14.
3. الدغيم، عبد العزيز (2006م)، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، المجلد 28، العدد 3.

2.3.4 الأوراق العلمية

4. محمد، عبد الله الحسن (2011م)، دور الإستعلام الإئتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، العدد 62، ص.9

5. رزيقي، كمال (2012م)، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، ورقة مقدمة للملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وإدارة المخاطر بالصناعة، الخرطوم، ص.14

3.3.4 التقارير

6. تقرير وكالة الإستعلام والتصنيف الائتماني، الخرطوم، 2015م.
7. تقرير بنك السودان، إدارة الإستعلام والتصنيف الائتماني، الولاية الشمالية، 2018م.
8. تقرير بنك النيلين والتنمية الصناعية، دنقلا، للفترة من 2011م-2018م.
9. تقرير بنك الشمال الإسلامي، دنقلا، للفترة من 2011م-2018م.
10. تقرير مصرف المزارع التجاري، دنقلا، للفترة من 2011م-2018م.
11. تقرير مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعي، دنقلا، للفترة من 2011م-2018م.
12. تقارير بنك السودان المركزي، 2009م.